



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الإصلاح

صادق طعمة خلف

اقسم لعلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

Email: mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: \ <https://orcid.org/2827-6251-0001-0000>

المستخلص

ان ايجاد قطاع مصرفي سليم برؤية وهوية واضحة يعد " شرطا أساسيا " لإرساء " دعائم نظام مالي مستقر " وعاملا محوريا في " تحقيق تنمية اقتصادية " واجتماعية للمجتمع ، علما ان تحقيق ذلك يعني انشاء نظام مصرفي قادر على حشد " الموارد المالية " و " إعادة تخصيصها، لخدمة النشاط الاقتصادي ، وتقديم الرؤية المقترحة التي لا تخرج عن تحديث وتقوية " القطاع المصرفي " ، من خلال احداث تغييرات في " الصناعة المصرفية " وإعادة هيكليها لغرض حشد " المدخرات " والحد من ظاهرة " رأس المال المهاجر " مع إمكانية : جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية ، ولكي يتحقق ذلك ينبغي اصلاح الأنظمة المصرفية وإيجاد بيئة تشريعية مصرفية داعمة ومساندة للعمل المصرفي منها تفعيل قانون ضمان الودائع وتشريع قانون ضمان القروض ، لذا فان مهمة (اصلاح القطاع المصرفي) ، تبدأ من تحليل مسارات " الإصلاح المصرفي " ، ودراسة واقعه والسعي ، لتذليل الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح و " معالجة التشوهات " و " الاختلالات الراهنة " ، وبحث سبل تفعيل عمل المصارف من اجل دور اكبر لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024 / 2 / 25

تاريخ قبول البحث: 2024 / 6 / 13

عدد صفحات البحث 72 - 82

الكلمات المفتاحية:

الإصلاح المصرفي ، البيئة التشريعية المصرفية ، الوسائل التكنولوجية ، خيارات الإصلاح المصرفي.

المراسلة:

أسم الباحث: صادق طعمة خلف البهادلي

Email:

mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

يهتم الإصلاح المصرفي من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار فضلا عن دوره في تحسين معدلات بعض المؤشرات الاقتصادية وتنصرف عملية الإصلاح المصرفي في تحديث وتعزيز وتقوية جميع وحدات هذا القطاع على ان تكون تدريجية بدءا من المصارف الحكومية وانتهاء بالمصارف الخاصة ، فضلا عن احداث تغييرات كبيرة في الهندسة المصرفية وإعادة هيكليتها والاهتمام بمهارة العاملين في العمل المصرفي والبدء بعملية شاملة للتحويل الرقمية وتفعيل وسائل الدفع الالكتروني واستخدام الأساليب الحديثة المصرفية الالكترونية وتطوير الوعي المصرفي لدى الجمهور لغرض زيادة الثقافة المصرفية ولن تكون هناك ثقة بالمصارف الحكومية والخاص مع افتقار القطاع المصرفي العراقي الى قوانين لحماية الودائع ومؤسسات ضمان القروض كما هو الحال في اغلب البلدان التي تمتلك قطاع مصرفي متطور وداعم للعملية التنموية في البلاد . العالم اليوم في تطور متسارع ومستمر ولاشك ان هناك حاجة حتمية وضرورية لإصلاح القطاع المصرفي العراقي مع تقييم مسارات هذا الإصلاح من خلال تحليل الواقع ووضع البدائل والخيارات في ظل رؤية مقترحة تتجسد فيها عملية الإصلاح المالي في ظل مجارات التطور على الصعيد الإقليمي والدولي من اجل زيادة دور ومساهمة هذا القطاع الحيوي والمهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه المساهمة تتجسد في زيادة حجم ودور القطاع المصرفي العراقي في المساهمة بالنواتج المحلي الإجمالي وزيادة حدة المنافسة بين المصارف من اجل تقديم الخدمات المصرفية المتناغمة مع هذا التطور الحاص في العالم الذي لن يتنظر من يتخلف عنه، علما ان هناك هيمنة للمصارف الحكومية على النظام المصرفي ، اذ تمثل (75%) من النظام المالي من حيث الموجودات (77%) من الناتج المحلي الإجمالي .

2. أهمية البحث

تبرز أهمية الإصلاح المصرفي في العراق الذي اقتصاده احادي ريعي يعتمد على تصدير سلعة واحدة وهي النفط وهذا الاقتصاد يحتاج الى تنوع مصادر دخله القومي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي لرصد الموازنة الاتحادية بالموارد المالية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بالتالي ضرورة إعادة النظر بعمل ودور الجهاز المصرفي العراقي والقوانين ، المنظمة لعمله ، وتحسين ادائه وتفعيل دوره في " النشاط الاقتصادي " و " " التنموي " ، مع توضيح معوقات وتحديات العمل المصرفي في العراق مع دوافع ومبررات الإصلاح المصرفي المطلوب تحقيقه في المصارف العراقية وتحليل مؤشرات وممارات أداء المصارف العراقية وتحديد الوسائل بإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي العراقي ، القطاع المصرفي العراقي بحاجة الى حزمة شاملة من الإصلاحات المصرفية من اجل تحفيز العاملين في هذا القطاع من اجل تحسين أوضاع المصارف وزيادة كفاءتها ودورها في التنمية المستدامة والحاجة الى مراجعة وتقييم السياسات المعتمدة لتنفيذ برامج إصلاحية بغية تقييم وتصحيح المسار وتحديد أوجه الإخفاق واسبابها وسبل معالجة التحديات والصعوبات لتمكين الجهاز المصرفي من القيام بدوره في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي .

3. مشكلة البحث

تقييم مسارات الإصلاح المصرفي في العراق وتحليل الواقع المصرفي مع إعطاء رؤية مقترحة وخيارات الإصلاح في ظل تشخيص ، مواطن الضعف ، في الجهاز المصرفي ومحاولة إعطاء تصور " لصانع القرار " ، من اجل اصلاح الجهاز للحصول على واقع افضل ومساهمة اعلى في الناتج المحلي الإجمالي .

4. الاطار المفاهيمي للإصلاح المصرفي

يعد وجود " نظام مصرفي " ، قادر على حشد و" تخصيص الموارد المصرفية" ، لخدمة الأغراض المنتجة والتنموية من المتطلبات الرئيسة لتحقيق " معدلات نمو عالية " ، ومصدر من مصادر التنوع الاقتصادي قابل للاستمرار والعراق كغيره من البلدان النامية يسعى الى تحديث وتعميق وتقوية قطاع المصرفي من اجل اقتصاد كلي مستدام يحقق شروط التنمية المستدامة .

1.4 مفهوم الإصلاح المصرفي

يعرف الإصلاح المصرفي على انه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في زيادة حجم الإقراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية وتطوير أنظمة ومؤسسات ضمان الودائع والقروض وكل ذلك يأتي ضمن الإجراءات التي تتناول التعامل مع فقرات الدستور العراقي في مواده (25-26) للتحويل الى نموذج تقترب من الاقتصاد الحر لتحديد أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة النظام المالي واستقراره في ظل تعزيز قوى السوق في توزيع الموارد المالية وتحسين قدرة المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات وتقوية المنافسة بين المصارف في تقديم التمويل اللازم للمشاريع المدرة للدخل للفرد والمجتمع[10].

يعد الإصلاح المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي اذ على عاتقه تقع مهمة " تعبئة المدخرات " و" تمويل التنمية " ، من خلال قدرته في (تدفق الأموال بين فئات " الاقتصاد الوطني ") ، ولولا الخدمات التي تقدمها المصارف لما استطاعت اغلب البلدان الوصول الى التقدم والنمو الاقتصادي ، وعليه عرف الإصلاح المصرفي بأنه (مجموعة : من الإجراءات التي تتناول زيادة دور " قوى السوق " في تحديد الائتمان " وتحديد الاتجاه العام " للوساطة المالية " ، بهدف تحسين كفاءة " الجهاز المصرفي " واستقراره) ، كما يعرف بأنه (مجموعة : من العمليات الشاملة ، والمستمرة التي تتضمن " إعادة الهيكلة " و" تطوير الأنظمة " والقوانين والتشريعات ، اذ تساهم في " زيادة حجم الإقراض " و" الإيداع " و" تحسين الخدمات المصرفية " الامر الذي ينعكس إيجاباً على " قطاعات الاقتصاد الوطني " [13]

نستشف من مفهوم الإصلاح المصرفي هو جزء من الإصلاح الاقتصادي للدولة والذي يعني اتخاذ كل الخيارات والإجراءات الكفيلة بإحداث تغير في عمل القطاع المصرفي وتقديم الخدمات للجمهور والهدف تطوير الاقتصاد القومي وزيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في " الناتج المحلي الإجمالي " ، من اجل تنوع المصادر المالية للدولة الذي يشجع القطاع الخاص على انشاء المصارف وإعطاء فرصة للمصارف الأجنبية للعمل في السوق المصرفية المحلية والهدف الرئيس إعادة الوظيفة الغائبة للمصرف في التوسط بين وحدات العجز المالي ووحدات الفائض من اجل احداث عملية تنمية تحقق النمو والرفاهية وتقلل من البطالة والفقر

2.4.2. دوافع ومبررات الإصلاح المصرفي

لاشك ان واقع القطاع المصرفي الحالي يحتاج الى اصلاح الا ان هذا الإصلاح ليس من السهولة بمكان اذ يحتاج الى تغييرات هيكلية وبنوية والى استخدام التقنيات والأساليب المصرفية الحديثة مع حاجة الى التطوير في المهارات والكفاءات، بالتالي هناك دوافع ومبررات للإصلاح المصرفي في العراق وهناك حاجة ملحة لاستعادة دور ووظيفة الوساطة المالية للمصرف هذه الوظيفة الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي وفيما يلي أهم السمات لواقع القطاع المصرفي في العراق [1] [6] [21] كما يلي:

1. تمتلك الحكومة العراقية " مصرفين تجاريين وهما الرافدين والرشد) ، وبعد هاذان مصرفان من اهم واكبر المصارف في " العراق " ، من حيث حجم " الموجودات " والودائع " ، كما يستحوذ القطاع الحكومي على (90%) ، من النشاط المصرفي و(75%) ، من شبكة المصارف المحلية ، ويقدر " اجمالي موجودات القطاع المصرفي " ب (2) مليار ، دولار ، يهيمن مصرف الرافدين والرشد والعراقي للتجارة على (97%) من موجودات الجهاز المصرفي العراقي مقابل (3%) لمصارف القطاع الخاص ، والتي تمثل حولات الخزينة الجزء الأكبر من هذه الموجودات[10].

2. مساهمة تلك المصارف في " الناتج المحلي الإجمالي " تساوي (2%) وهي نسبة متدنية متخلفة جدا ، مما يعكس هذا الدور المحدود الذي يلعبه في أداء وظائفه التقليدية في الوساطة بين (المدخرين والمستثمرين) (و) تمويل التراكم الرأسمالي) ، لاسيما في " القطاع الخاص " ..
3. تقع على مصرف الرافدين " ديون خارجية " ، وهي جزء من عبء الديون العراقية اذ بلغت مع الفوائد (23) مليار دولار ، وهذا يعرض الأداء الحكومي الى مشاكل عديدة ، علما ان هناك (66%) من موجودات مصرف الرافدين ، و(50%) من موجودات "مصرف الرشيد" تتكون من "حولات الخزينة" التي تصدرها " الحكومة العراقية" لتمويل وتغطية : خساره وتوفير الإعانات والدعم له .
4. السوق المصرفية " غير متجانسة " في ظل استقطاب (للمصارف الحكومية، لرؤوس الأموال والودائع) وبنسبة 90 % منها فيما المصارف الخاصة 10 % وهذه المصارف تعمل ، وفق انظمة " القرن التاسع عشر" ، فضلا عن ذلك هيمنة " المصارف الحكومية " على ما يتراوح بين 85 – 90 % من " موجودات القطاع " تاركاً بين 10 - 15% ، فقط من هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة ، العراقية منها وفروع ا: لمصارف العربية والاجنبية التي تربو على خمسين مصرفاً ، وفرعاً .
5. عدم تناسب الخدمات التي تقدمها " المصارف العراقية" من حيث عددها ونوعها والإجراءات والأسلوب والسرعة المتبعة مع متطلبات تطوير وتوسيع العمل المصرفي وتطور الاقتصاد العراقي ومتطلبات النهوض باقتصاد يعتمد على فلسفة " آلية السوق "، علما ان الودائع الاهلية لازالت لا تشكل الانسبة (4%) من الناتج " المحلي الإجمالي " العراقي مما يعني ان " العمق المالي " المنشود لا زال في بداياته البسيطة في بناء قطاع " مالي محلي " قوي ومتين ومؤثر في (تركيبة الناتج المحلي الإجمالي) .
6. هيمنة المصارف الحكومية على ما يتراوح (90-85%) من موجودات القطاع المصرفي تاركة (10-15%) فقط من هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة العراقية منها وفروع المصارف العربية والاجنبية العاملة في البلاد مع تدني نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الإجمالي التي تتراوح بين (9-10%) واذا نسبنا حجم الائتمان الى رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها السليمة لا تتجاوز (1.2) مرة في حين تسمح تعليمات البنك المركزي ان يبلغ الائتمان ثمانية اضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة علما ان هناك سيولة عالية لدى المصارف تتجاوز (60%) من أموالها الامر الذي يؤثر على أرباح المصارف وضياح فرص الاستثمار المدرة للدخل[20].
7. ضعف الوسائل التقنية والأساليب التكنولوجية الالكترونية التي تستخدمها المصارف وعدم توافر وسائل الاتصال السريعة التي يتطلبها العمل المصرفي الحديث مع غياب " البرامج الحاسوبية " الملازمة لتطوير عمل المصارف ، وتوسيع وتحسين خدماتها ، وتمكينها من الرقابة ، والسيطرة اليومية ، ومن اجل وضع السياسات الملازمة ، لتلافي المخاطر وتحسين الأداء وتوسيع الخدمات، المصرفية .
8. هناك مشكلة مزمنة ، وهي ترهل الهيكل الوظيفي وهدم المهارة والكفاءة ، ضعف الخبرات المصرفية الحديثة ، ارتفاع " حجم القروض " غير المسددة ، وضعف " التخصيصات المالية " لمواجهة ، وقيام المصارف بتقديم واجبات وخدمات ثانوية ، لا تقع في صلب مهامها ، ومنها توزيع رواتب المتقاعدين .
9. أخيرا دوافع الإصلاح تنبع من (دوافع اقتصادية ، ودوافع نقدية ، ودوافع تقنية ، ودوافع تنظيمية) ، وهي الدوافع مهمة للمؤسسات المصرفية من اجل المساهمة في خلق النقود الائتمانية الضرورية لطالبيها لتحقيق تقدم المجتمع وازدهاره[7] .

5. تقييم إجراءات الإصلاح المصرفي المعتمدة في العراق وسبل التصحيح

لأنك ان البحث عن نموذج موحد لعملية الإصلاح المصرفي عملية غير مجدية ، لان عملية الإصلاح تتوقف على طبيعة الاقتصاد بالدولة المعنية فلا يمكن استنساخ تجربة معينة واسقاطها على الاقتصاد العراقي ، قد تتواجد بعض المقاربات والمشتريات لكن تطابق بالمطلق هذا غير صحيح وغير دقيق لذلك يمكن الانتفاع من تجارب بعض البلدان التي تتقارب بطبيعة اقتصادها ودرجة الإصلاحات الهيكلية والبنوية فضلا عن ذلك طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من وراء عملية الإصلاح المصرفي بالرغم من ان الهدف الأساس لكل عملية اصلاح هو تحسين كفاءة استخدام وتخصيص الموارد وتقوية الدور التنموي للجهاز المصرفي في الاقتصاد ، علما ان العراق لم يشهد لغاية اليوم عملية اصلاح حقيقية ظهرت نتائجها على الاقتصاد العراقي .

1.5. القطاع المصرفي العراقي والتحديات التي تواجه العمل المصرفي

يواجه القطاع المصرفي، في العراق العديد من التحديات، التي يمكن ايجازها بما يلي [8][11][15]:

1. بيئة المجتمع من الاستقرار الأمني والاقتصادي ، فلا يمكن للقطاع المصرفي ان يعمل ويتطور في ظل بيئة مضطربة ، ووضع سياسي غير مستقر ، اذ ان العامل السياسي والتسلط الإداري له تأثير على أصحاب القرار في المصارف الحكومية مما يحد من دور وفعالية هذه المصارف في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تصب في صالح التنمية .
2. غياب الشفافية ونقص معلومات الزبون لدى المصرف وغياب الحوكمة والحكم الرشيد في المصارف والفساد الإداري والمالي وغسيل الأموال علما ان العراق ارض خصبة بسبب غياب القانون وعدم الاستقرار السياسي والأمني .
3. تحديات التكنولوجيا المالية ووسائل الاتصالات الحديثة التي اخترلت العالم وقربت هذا العالم في قرية صغيرة سهلت فيه الاتصال والترابط بين المصارف والأسواق العالمية من خلال كم هائل من الوسائل والأساليب الالكترونية التي قللت الوقت والكلفة والسرعة .

- ## 2.5. تحليل مؤشرات أداء العمل المصرفي العراقي

1.2.5. المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي

جدول (1) المؤشرات الكلية الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) [3][4][5][18]

المجلد (49) / العدد 145 / أيلول / لسنة 2024

7,800,353	34,252,158	6.5	69.5	5.32	5.5	42,052,511	5.67	88540964	222.371	39.877	2019
020.9.748	49.818.980	6.5	70	7.96	11.8	59.567.000	5.67	36729113	257.287	40.150	2020
9.999.433	58.987.567	2.93	67	3.8	7.1	68.987000	12.40	806890560	264.180	41,190,658	2021
29.924.000	60.576.897	2.19	65	4	12.8	90.500.000	14.34	905987009	268.890	42,248,900	2022

من الجدول (1)

1. ما يؤثر على عمل المصارف ويهدد عملها الديون المتعثرة وعدم سدادها علما ان هناك (6) تريليون من اصل (37) تريليونا متعثرة ولم يتم دفعها من قبل المقترضين مما يؤدي الى اقتطاع المصارف (2.5%) من خسائر الديون المتعثرة مما يشمل (16%) من اموال المصارف.
2. أن الصيرفة التجارية في العراق تمر بمشكلة فائض السيولة المصرفية والتي تعد إحدى مظاهر تخلف الجهاز المصرفي اذ ان بقائها دون استثمارها يضيف تكلفة المصارف على المصارف فلو كان هناك قانون لحماية الودائع وحماية القروض لاستغلت هذه السيولة العالية في وظيفة الإقراض وبالتالي سيكون لها مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية ودعم المشاريع في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية كافة ، لكن عدم وجود قوانين تحمي المودعين والمصارف جعل هذه السيولة عالية .
3. ارتفاع نسبة الديون، المتعثرة وهذا يعود الى ضعف الوضع الامني في العراق وانخفاض " القدرة المالية " للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، كما ان نسبة اجمالي الديون متأخرة التسديد الى اجمالي " الائتمان النقدي " ، في حالة تزايد مستمر وهذا يعكس حالة ارتفاع، في المخاطر التي " تواجه الجهاز المصرفي " ، لاسيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص .
4. بيانات الجدول تشير الى ارتفاع في حجم الودائع مع تذبذب في الأرقام ليسجل معدلات سالبة في عامي 2015-2016 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد العراقي " انخفاض أسعار النفط والحرب على الإرهاب " ثم عاد ليشهد نمواً في عامي 2018-2019 الا ان ازمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط وتوقف اغلب الأنشطة الاقتصادية جراء التباعد الاجتماعي أدى الى تراجع النمو في اجمالي الودائع وعلى الرغم من التذبذب في اجمالي الودائع قد ارتفعت بشكل قليل خلال 2019-2020 ، لكن هناك زيادة كبيرة حصلت خلال 2021-2022 ويرجع ذلك الى زيادة حجم الانفاق الحكومي في الموازنة العامة سواء النفقات الاستهلاكية او الاستثمارية .
5. ان المصارف الحكومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي العراقي اذ ان ودائع الحكومة هي فقط في المصارف الحكومية وتسجل نسبة مساهمة عالية من اجمالي الودائع لديها في حين لم تستطع المصارف الخاصة ان تتخطى نسبة (30%) من اجمالي الودائع المجمعة خلال المدة (2005-2022) ويعود ذلك الى انعدام الثقة لدى الجمهور في هذا النوع من المصارف مما جعل المودعين (أصحاب الفائض المالي) يترددون في إيداع أموالهم لديها
6. أن هناك مساراً تصاعدياً يدل عن ارتفاع في، وعي الافراد ، والمؤسسات بأهمية المؤسسات المصرفية ودورها في النشاط ، الاقتصادي الذي يحتاج الى دعم حقيقي من خلال بنية تحتية من القوانين الداعمة للقطاع المصرفي العراقي لاسيما قانون حماية الودائع ومؤسسات ضمان وحماية القروض من عدم السداد .
7. يتضح من البيانات في الجدول : إن سعر الفائدة على الودائع طويلة الأجل متذبذب أعلى ارتفاع سجل لسعر الفائدة في الأعوام (2007-2008-2009-2010) ، ويرجع ذلك الى زيادة السيولة في السوق المحلية بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي وزيادة التوظيف نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومن ثم زيادة معدل التضخم، وبما إن القطاع المصرفي يعد من قنوات نقل السياسات الاقتصادية تم رفع سعر الفائدة بهدف سحب الكتلة النقدية الفائضة من الاقتصاد، وتوجيهها نحو الائتمان المصرفي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، إذ يلاحظ ارتفاع سعر الفائدة عام 2020 بهدف جذب الودائع نتيجة الركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي وزيادة الاقتراض الحكومي، بهدف المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي.
8. شهد الائتمان النقدي تطوراً واضحاً والسبب يعود الى إجراءات البنك المركزي العراقي والقاضي بتحرير الائتمان من خلال احكام الفقرة (3) من المادة (4) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 ، اذ يتبين ان نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى القطاع العام في تصاعد مستمر بالرغم من انخفاضه في بعض السنوات ، ويعود ذلك الى قيام المصارف الحكومية بمنح سلف وقروض سكنية لشرائح كبيرة من المواطنين فالمصارف الحكومية تسيطر على (76%) من الائتمان الممنوح .
9. لازال حجم الودائع منخفضاً وهناك عدم ثقة بالقطاع المصرفي العراقي بسبب عدم كفاية القوانين التي تدعم عملية الوساطة ، المالية فلا المودع لديه ثقة بالقطاع المصرفي ولا المصرف لديه ثقة باسترجاع الاموال التي يدفعها الى العملاء والزبائن وطالبي القروض ، علماً ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق اذ ان سعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين (1-7%) ، فيما تتراوح الفائدة على الائتمان الممنوح بين (10-15%) (تاركا هامشاً بنحو 8%) بين السعريين وهو هامش كبير اذا ما قورن بنسبة السائدة في دول المنطقة (MENA) وما من شك ان ارتفاع أسعار الفائدة يمثل عائقاً امام القروض المخصصة للقطاعات الإنتاجية المدرة للدخل [14].
10. الجدول يوضح الائتمان المخصص الى الائتمان النقدي للمصارف الحكومية والمؤسسات العامة اكبر من المخصص للقطاع الخاص لسيطرة المصارف العامة على الودائع ، وهذا يدل على الدور المتواضع الذي يلعبه القطاع المصرفي العراقي في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي . ولا شك ان الانخفاض في القروض المقدمة من قبل المصارف العامة والمصارف الخاصة يعود الى تخوف المصارف من عدم عودة القروض وعدم السداد من قبل المقترضين وعدم وجود قوانين لحماية القروض وهذا لا يعني هو السبب الرئيس ولكن يأخذ نسبة كبيرة من هذا الانخفاض ، كما ان هناك تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي ، وإذا تم المقارنة بين حجم الائتمان إلى رؤوس ، اموال المصارف واحتياطياتها السليمة ، فإنه لا يتجاوز (" 1.2 ") ، مرة في حين تسمح تعليمات " البنك المركزي العراقي " ، أن يبلغ الائتمان ثمانية اضعاف ،

- رأس المال المصرف ، واحتياطياته السليمة ، هذا إلى جانب توافر سيولة ، عالية لدى المصارف ، تقترب من " 60% " ، الأمر الذي يعكس ، عجز القطاع عن تشغيل واستثمار ، موجوداته وودائعه بما يخدم " الاقتصاد ، الوطني " من جهة ويؤثر في " ربحية المصارف " من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة هذا مع تمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية من " كفاية رأس المال " ، إذ تفوق " النسبة المعيارية لضوابط " بازل المحددة " بنسبة " 8% " وتفق " مرة ثانية " ضوابط البنك المركزي " العراقي المحددة بنسبة (" 12% ") ، الأمر الذي يعكس مرة ثانية : عجز القطاع عن استثمار موجوداته ، ومن الواضح ، ان الإصدارات ، المتتالية لرؤوس ، أموال المصارف ، تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي ، يجعل " الحد الأدنى " لرأس المال المصرف ، المحلي (250 ، مليار دينار) ، وهذه المبالغ كانت اسرع من قدرة ، المصارف على استثمار ، هذه الاموال الامر الذي ، زاد من سيولتها [19] .
11. كان الائتمان المقدم للقطاع الخاص من المصارف نسبة الى الناتج المحلي ، الإجمالي هو الأوطأ بين البلدان المجاورة في ظل هيمنة مصارف القطاع العام بل انها تنافس القطاع المصرفي الخاص وتحد من تطوره في ظل غياب تام لنظام التأمين على الودائع على الرغم من إقراره في البرلمان العراقي ولم ينفذ على أرض الواقع ، لذا هناك تفضيل للمدخرين للمصارف العامة بسبب غياب وعدم تفعيل قانون ضمان الودائع .
12. نلاحظ ارتفاع اقبال الائتمان النقدي الممنوح للسنوات (2005-2022) وهذا يندرج ضمن سياسة البنك المركزي العراقي من خلال التوسع في منح الائتمان بشكل قروض وسلف في العراق اما السبب في وجود ديون متأخرة التسديد فيعود الى ضعف " الوضع الأمني و " عدم الاستقرار السياسي وانخفاض " القدرة المالية " ، للمقترضين وهبوط " ، قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق وهذا مما دفع المصارف الى منح ائتمان قليل جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الأخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة لاسيما لدى البنك المركزي العراقي التي اعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الآمن منها فتح اعتمادات مستندية وصادر خطابات الضمان الذي يسمى الائتمان التعهدي [4].

6. تطوير القطاع المصرفي العراقي وسبل الإصلاح

يعد اصلاح القطاع المصرفي احد اهم الدعامات الأساسية للنهوض الاقتصادي في العراق لان هناك علاقة ترابط بين المصارف والاستثمار لصنع عملية النمو ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس ، مستدام سيما ان القطاع المصرفي يشكل القناة التمويلية الرئيسة للأنشطة الاستثمارية ، علما ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من التحديات والمعوقات لتطوير عمله في ظل ممارسة للسياسات والاليات التي توطرها عملية التجريب ومرحلة الانتقال مازالت مستمرة بهدف بناء " تجربة سليمة " في تحديد أسس وركائز البناء " الاقتصادي الوطني " ، بالتالي هذه التجربة تحتاج الى مقومات أساسية سليمة وواضحة من خلال نضوج في التطبيق والدعم الحكومي والمؤسسي فضلا عن الاستراتيجية الممنهجة .

1.6. متطلبات اصلاح القطاع المصرفي في العراق

من خلال نظرة تشخيصية وتحليلية لواقع القطاع المصرفي في العراق وسبل معالجة التحديات التي تواجه هذا القطاع جعل عملية الإصلاح معقدة ولا تنفع معها سياسات سطحية وغير فاعلة وانما يتطلب وضع " سياسات مصرفية " واستراتيجية تتسم بالترابط على المدى القصير والمتوسط والطويل وهذا يتطلب مجموعة من المتطلبات لتطوير القطاع المصرفي في العراق وكما يلي [2][12][17][9]:

1. وضع الخطط والاستراتيجيات لإعادة هيكلة القطاع المصرفي العراقي في ظل أسس وسياسات تفصيلية يكون الهدف الرئيس إعادة دور الوساطة المالية في هذه المصارف من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية والانتفاع من السيولة المصرفية في تحريك النشاط الاقتصادي والاستثماري ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل الضغط على الوظائف الحكومية الى الوظائف في القطاع الخاص في ظل مبدأ (قطاع التشغيل لا قطاع التوظيف) .
2. العمل على تفعيل المؤسسات والشركات الداعمة لعمل القطاع المصرفي العراقي كشركة ضمان الودائع والبدء بتشريع المؤسسات التي تحمي القروض الممنوحة من قبيل المصارف الحكومية والخاصة والتي تسمى مؤسسات حماية القروض ، هذه المؤسسات سيكون لها دورا كبيرا في زيادة القروض الممنوحة الى الافراد والمؤسسات والشركات المختلفة .
3. التقليل من معاناة " القطاع المصرفي " وبشكل خاص " المصارف الاهلية " ، في كافة مجالات نشاطها المصرفي ، من التشدد في تطبيق بعض التعليمات ، الصادرة من البنك المركزي ، العراقي ووزارة المالية ، والمصارف الحكومية الراقدين والرشد ، ومنها الزام الدوائر ، الحكومية بقبول " الصكوك المصدقة " الصادرة من قبل " المصارف الخاصة " ، وقيام البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية بدراسة إمكانية اقراض المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية من تنشيط القطاع الخاص العراقي .
4. قيام البنك المركزي العراقي بدراسة إمكانية الاستفادة من " الاحتياطي القانوني " للمصارف الخاصة بمنح القروض ، لغايات استثمارية ، من الاحتياطي ، وبإشرافه ، والتأكيد على ، وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بتطبيق قرار لجنة الشؤون المالية بشأن فتح الاعتمادات المستندية لدى المصارف الخاصة لغاية (10) مليون دولار دون مرورها بالمصرف العراقي للتجارة .
5. مساعدة المصارف الخاصة في الحصول على بعض القروض من مصرفي الراقدين والرشد مقابل فوائد ميسرة بشرط قيام هذه المصارف باستثمارها في المشاريع الاستثمارية التي توفر فرص العمل للمجتمع ، ووفقا ل ضمانات محددة ، دون مغالات في هذه الضمانات ، وتصرف للمصارف التي تحصل على مؤشرات عالية ، في تصنيفات البنك المركزي العراقي .
6. الاهتمام بتمكين القطاع المصرفي العراقي بامتلاك القدرات والإمكانات والبنية التحتية والتقنية للاتحاق بركب التطور الحاص بالعمل المصرفي اذ ان النظرة التقليدية للقطاع المصرفي العراقي نظرة متخلفة مما ادري الى عزوف التعامل مع هذا القطاع

- وبشكل خاص المصارف الاهلية ، مع عدم تفعيل لقانون حماية الودائع مما عزز عدم الثقة بسبب عدم تلبية سحبيات الزبائن في بعض الأوقات مما يعني انخفاض معدلات الودائع في اغلب المصارف بنسبة كبيرة وهذا الواقع يؤدي الى تأخر تطور العمل المصرفي في العراق .
7. من المتطلبات الأخرى إعادة النظر بالبناء المؤسسي والهيكلية وإعادة اصلاح المصارف الخاصة ، والاهتمام بموضوعة السيولة عند هذه المصارف ووضع خطة استباقية ، تحول دون افلاس ، وانهيأ بعض المصارف ، وإدامة لان الهدف هو ادامة عجلة العمل المصرفي في ظل كل الظروف، ومعالجة القروض المتعثرة وزيادة كفاءة أنظمة المدفوعات وزيادة الإفصاح والرقابة ، والعمل على استخدام التكنولوجيا ،
8. إعادة النظر: بتعديل " التشريعات المصرفية " في العراق والتي تنظم " العمل المصرفي من اجل النهوض بالواقع ، المصرفي وبشكل خاص قانون " البنك المركزي " ، (56) لسنة 2004 ، وقانون المصارف ، (94) لسنة 2004 ، وقانون تسجيل ، الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 وتفعيل ، قانون غسيل الأموال وقانون الاستثمار ، الجديد [14].
9. العمل على التأسيس ، لقوانين هدفها تفعيل ، زيادة الائتمان و ، التمويل الإجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل ، مساهمتها في أوجه الاستثمار المختلفة ودفع ، مسيرة التنمية وتحريك الدورة والنشاط الاقتصادي ، مع إعادة تصنيف المصارف الاهلية ، وفقا للمعايير (كفاءة الأداء والنشاط) ، بالاعتماد على المعايير ، الدولية المعتمدة على ان تقوم ، بعملية المراجعة والتقييم ، مؤسسات محاسبية حيادية معتمدة وتحت اشراف " البنك المركزي العراقي .
- 2.6. الرؤية المقترحة لتطوير القطاع المصرفي العراقي**
- المنهج المقترح ينبغي ان لا يكون مربك لحركة وعمل الجهاز المصرفي اتجاه الالتزامات نحو المواطنين والدولة وقد لا تكون عملية الإصلاح المصرفي الدعوة الى الخصخصة ابتداءً مع إمكانية الاستفادة منها لاحقا في ظل رؤية الدستور العراقي في المادة 25 للعام 2005 التحول من نظام التخطيط المركزي الى الاعتماد على نموذج حديث يعطي دور اكبر للقطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي ، علما ان الإصلاح المصرفي يعتمد على رؤية وفلسفة جديدة وبنية تحتية داعمة وساندة للعمل المصرفي يعتمد على المنافسة وتشبيد مصارف جديدة بوسائل حديثة تكون اسرع واكفاً من مجرد تأهيل المصارف القديمة ، ومؤسسات ضامنة للودائع والقروض .
- وتتلخص الرؤية المقترحة لتطوير القطاع المصرفي في العراق كما يلي :
1. تتلخص الإجراءات العامة للإصلاح المصرفي تعديل القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهي قانون المصارف العراقي 94 لسنة 2004 (الغرض التنظيمي الرئيس لهذا القانون هو الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي وكذلك تعزيز الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة والحفاظ على درجة مناسبة من الحماية للمودعين والمساعدة على الحد من الجرائم المالية بما فيها عمليات الاحتيال و (غسيل الأموال) وتمويل الإرهاب ، وقانون المصرف المركزي 56 لسنة 2004 يكون الهدف الرئيس لهذا القانون هو السعي لتحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على انظام مالي مستقر تنافسي يستند الى السوق وكذلك تعزيز النمو المستديم والعمالة والرخاء فضلا عن ذلك قانون الأوراق المالية 74 لسنة 2004 وقانون غسيل الأموال 93 لسنة 2004 .
 2. تأسيس مجلس اعلى او هيئة عليا بالإصلاح المصرفي تتكون من الكوادر التنفيذية وخبراء في العمل المصرفي والأساتذة المتخصصين في المصارف ، تأخذ على عاتقها رسم " السياسات المصرفية " وتشخيص " الاليات الضرورية " لعملية الإصلاح والاشراف المصرفي ، على ان تمنح القدرة على تشريع القوانين والإجراءات وتزويدها بالمخصصات الضرورية لاداء عملها ، علما ان الحكومة منحازة لصالح القطاع العام على حساب القطاع الخاص ويظهر من خلال هيمنة الدولة على نسبة 89% من مجموع الودائع و63% من ودائع القطاع الخاص كما ان المصرف العراقي للتجارة يهيمن على القسم الأعظم من اعتمادات الاستيرادات الحكومية [14].
 3. تأسيس مصرف تجاري جديد يكون قدوة للمصارف الأخرى ونواة للإصلاح المصرفي بجهاز بأفضل المعدات التقنية الحديثة ، وأفضل الكفاءات والمهارات المصرفية ، كما يفضل ان يكون تأسيس المصرف الجديد كقطاع مختلط " يمكن للدولة ان تباع حصتها في أي وقت ، ومنه يتم التأسيس للقطاع المصرفي الخاص الذي يعمل تحت تعليمات وتشريعات الحكومة العراقية .
 4. تأسيس معهد للتطوير المصرفي ، يعمل على تطوير القابليات ، المصرفية في العراق وتطوير الأبحاث والدراسات ولجميع المصارف ،، الحق في الانتفاع ، من هذا المعهد الذي هدفه توفير الكوادر الفنية المتخصصة بالعمل ، المصرفي التقني الحديث.
 5. وفيما يتعلق بالديون المتعثرة تتحمل وزارة المالية هذه الديون وتمثل كافة قيود الموقوفات الظاهرة في سجلات المصارف ، بتحمل المالية تحت بند " اضرار الحرب " لعدم مسؤولية المصارف عنها ،
 6. على الرغم من توقيع " ، البنك المركزي العراقي عقد تأسيس شركة ضمان الودائع في عام 2016 ، وإقرار القانون في البرلمان عام 2018 ، لكنها لم تر النور ولا دور لها في التنمية الاقتصادية ، اذ من المتوقع ان يكون ، لهذه الشركة دور كبير ، في حماية القطاع المصرفي ، خاصة ودائع الجمهور (افراد وشركات) مما يعزز الثقة في " ، القطاع المصرفي داخل العراق ولدى مراسلين المصارف خارج العراق وهو الامر الي سيساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها ، في الائتمان والاستثمار خدمة ، للاقتصاد العراقي .
 7. قانون ضمان القروض " لازال في ادراج مكاتب اصحاب القرار ، ولم يرى النور ، وبالتالي تصيح هناك مشكلة كبيرة ، تتمثل بصعوبة استرداد " القروض المتعثرة " ، ومشكلات واقعية اخرى منها " ايداعات المصارف الخاصة " في اقليم كردستان بلغت "7 تريليون دينار" استخدمت في الاقليم ، مما تسبب بأحداث هزة كبيرة ، في عمل هذه المصارف ، وعليه

- إقرار مثل هذا " لقانون سيحقق زيادة في القروض المقدمة ، للأفراد والمشاريع الصغيرة ، والمتوسطة بالتالي خلق فرص عمل ، وتراكم رأسمالي للقطاع الخاص .
8. لم يشر قانون البنك المركزي ، العراقي خلال معالجته لموضوع الاشراف ، على المصارف " القسم الثامن ، المادة (40) " المسؤولية ، عن تعويض المودعين في حالة ، عدم كفاية أصول المصرف، وعليه يجب ان تكون الدولة ضامنة وداعمة لمؤسسات حماية وضمنان الودائع والقروض لاسيما في المراحل الاولى لعملها لضمان نجاح هذه المؤسسات ، لاسيما عدم وضوح موقف الدولة ، والسلطة النقدية حول ضمان الودائع و، كيفية تغطيتها وهذا ما تبين من (قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004) ، و (قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004) [14].
9. لكي نتجاوز أسباب الفشل لنخطو خطوة باتجاه تطوير وتحسين القطاع المصرفي العراقي ونحاول ان نزيد من مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي التي لا تتجاوز 2% ، قياساً بالدول المجاورة ، أذ بلغت أخيراً نسبة المساهمة فيها (11.9) في المملكة العربية السعودية (و 7.12 % في الامارات) و (14.96 %) ، في مصر وهذا يعكس ضعفاً كبيراً في المساهمة فضلاً عن ضعف القطاع المصرفي وانخفاض الدور " التنموي والانمائي" في الاقتصاد العراقي ، وعليه ضرورة العمل على استعادة الثقة بالقطاع المصرفي العراقي من خلال تفعيل أدوات مساندة لتطوير عمل هذا القطاع المهم والحيوي، في التنمية المستدامة[4].
10. عملية الإصلاح المصرفي تتطلب التدرج وعلى مراحل حتى لا تتسبب عملية الإصلاح هذه الى خسائر كبيرة للاقتصاد وتبدأ عملية الإصلاح بإعادة الهيكلة في المصارف العامة في التأكيد على استقلالية البنك المركزي مع ضرورة التدخل في الازمات التي تتطلب وجود الإجراءات التي تحافظ على النظام المالي والمصرفي وتحافظ على بقاء كيان الدولة ، فضلاً عن ذلك عملية الإصلاح المصرفي يتطلب الاندماج والاستحواذ المصرفي والهدف منه معالجة أوضاع ، المصارف المتعثرة وخلق وحدات مصرفية قوية وفاعلة في تطوير وتوسيع الجهاز المصرفي وتحسين الإنتاجية وتخفيض ، كلف الوساطة ، المالية ، وتخفيض المصارف على مواجهة التطورات ، وتحسين قدرتها، التنافسية في التسويق ، والاقتراض .
11. عملية نجاح الإصلاح المصرفي تتطلب توافر الاستقرار الاقتصادي العام ، وتوافر المعلومات والشفافية والتنسيق بين المصارف وكل ذلك يساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع ، ودعم حكومي للعمل المصرفي لان الغاية تفعيل دور المصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا الرقابة مجرد الرقابة .
12. ان بنية الجهاز المصرفي العراقي لازالت ضعيفة وفقاً للمؤشرات الرسمية وان تطبيق الأنظمة الإلكترونية المصرفية يتطلب جهداً استثنائياً من قبل المصارف والأنظمة والتشريعات والمستخدمين وعليه مسؤولية وضع برامج وخطط من اجل زيادة الثقافة والوعي المصرفي والتطبيقات المصرفية الإلكترونية تقع على عاتق البنك المركزي العراقي والهدف زيادة العمل المصرفي والدور التنموي للمصارف من اجل معالجة الخلل ورفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي العراقي والذي بدوره يعالج الاختلال في بنية القطاعات المختلفة وهيكل الإنتاج الامر الذي يؤدي الى تنوع مصادر الناتج والابتعاد التدريجي عن الاقتصاد الأحادي مما يوفر إمكانية تنوع مصادر الدخل القومي .
- تطوير الإجراءات البنك المركزي العراقي ، والاهتمام بمؤشرات السلامة المالية لانها من اهم المقاييس لمراقبة الوضع المالي في القطاع المصرفي اذ تساهم في تحليل نقاط الضعف في النظم المالية وتقديم تقدير لاستقرار القطاع في العراق وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال الى (34.1 %) في عام 2022 مقارنة بالعام السابق (52.1 %) الا ان هذا الانخفاض لا يشكل خطراً على القطاع المصرفي نظراً لانها لاتزال تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (12.5 %) بموجب معايير بازل ، اما مؤشر نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر المتاح قد شهدا ارتفاعاً في عام 2022 اذ وصلت النسبة الى اعلى معدل لها في الربع الأول من العام (261 %) وهذا يفوق الحد المطلوب (100 %) ، مما يظهر قدرة المصارف على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالسيولة ، وفيما نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع المصرفي ارتفعت في الربع الرابع (207 %) لعام 2022 مما يشير الى ان المصارف لديها تمويل متاح يفوق متطلباتها وهذا يسمح لها بتمويل أصولها وفقاً لمصدر الأموال المتاحة ، وفيما يتعلق بمؤشرات جودة الموجودات سجلت تحسناً ملحوظاً اذ انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد الى الائتمان النقدي من (8.81 %) في عام 2021 الى (7.19 %) في عام 2022 وانخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد الى اجمالي الموجودات من (2.93 %) الى (2.19 %) خلال المدة نفسها ، هذه النسب تعكس حجم الموجودات في القطاع المصرفي وكذلك انخفاضها مقارنة برأس المال[4].

7. الاستنتاجات

1. ضعف الجهاز المصرفي العراقي في تجميع المدخرات والذباب بها نحو الاستثمار مما خلق حالة من التخلف في مساهمة التطور الحاصل في البلدان المختلفة لاسيما المجاورة للعراق ، علماً ان ما يقدم من قروض لصغار المستثمرين يعتمد على المعايير التقليدية في منح الائتمان مع مغالاة في الضمانات ، ثم ان نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي فيما المعايير الدولية تؤكد ان نسبة 5% تعد محدودة التأثير في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية .
2. ان الارتفاع في نسبة السيولة المصرفية يعود الى انعدام الثقة لدى المصارف في منح الائتمان نتيجة الوضع الأمني فضلاً عن الرؤية الغامضة للاستثمارات المتاحة للمصارف ، كما ان هذه المصارف تتبع عقلية الاستثمار قصير الأجل لارتفاع الضمانات فهناك مغالاة كثيرة في المخاطر والضمانات، كما ان هناك تحفظاً من المصارف الاهلية في منح الائتمان فلا يتجاوز (25 %) بالرغم من ارتفاع رؤوس الأموال فذ المصارف الى حدود (86 %) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي لذا بقيت المصارف الحكومية مسؤولة عن منح (75 %) ، من نسبة الائتمان المتبقي

3. وبالرغم من ذلك لازال حجم الودائع منخفضاً وهناك عدم ثقة بالقطاع المصرفي العراقي بسبب عدم كفاية القوانين التي تدعم عملية الوساطة المالية فلا المودع لديه ثقة بالقطاع المصرفي ولا المصرف لديه ثقة باسترجاع الاموال التي يدفعها الى العملاء والزبائن وطالبي القروض، علما ان مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز (5%) - 8%) ، مما يعني أن العمق المالي ، مازال في بدايته ، لبناء قطاع مالي قوي ومتين .
4. انخفاض الكثافة المصرفية في العراق لا تتجاوز (0.2%) ، أي بواقع 35 ألف نسمة لكل فرع مصرف ، فيما تبلغ بواقع (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة ، ومصرف واحد في بلدان أخرى منها لبنان .
5. إن تفعيل العمل بقانون ضمان الودائع وإقرار قانون مؤسسة ضمان القروض سيسهم في إعادة الثقة بالقطاع المصرفي العراقي لان العمل بهذه يؤدي الى استقرار النظام المصرفي ويؤدي في درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من الودائع لاسيما وان نسبة الودائع داخل الجهاز المصرفي (23%) فيما هناك نسبة (77%) من الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، علما ان ثقة الجمهور اعلى بالمصارف الحكومية كونها مصارف مضمونة ومدعومة من الدولة على الرغم من انخفاض نسبة كفاءة رأس المال وتدني الملاءة المصرفية فيها ، لذا انفردت بإجمالي الودائع الكلية اذ استحوذت على نسبة (77%) من الودائع ، فيما المصارف الأهلية لم تتخطى النسبة (23%) من إجمالي الودائع ، وودائع القطاع الخاص لا زالت في المصارف الحكومية ونسبة تبلغ (61.5%) من مجموع تلك الودائع الخاصة .
6. عدم الانتفاع من الاستراتيجيات المقدمة لتطوير عمل القطاع المصرفي العراقي ، افقد هذا القطاع ، المصرفي الدور المهم ، والاساسي في التنمية الاقتصادية ، المستدامة وتقديم افضل الخدمات الحديثة ، والتقنية للزبائن وتنمية " ثقافة الادخار " لدى الجمهور، علما ان اغلب ودائع المصارف هي قصيرة الاجل وان (18%) من هذه الودائع هي ودائع ثابتة لأجل " بين ستة اشهر وسنة " ، وما تبقى هي " ودائع جارية " ، لذا تبقى قدرة المصارف محدودة في منح الائتمانات والحاجة ضرورة لإصلاح الجهاز المصرفي العراقي .

8. التوصيات

1. ينبغي أن تكون الأسس في بناء هذا القطاع قوية ، ومتينة ، وقائمة على " التخطيط العلمي " السليم وازخرة بالكفاءة ، والخبرة والثقة بهذا " القطاع الحيوي " والمهم : ليكون هذا القطاع قادراً على المساهمة في خطط : التنمية والاستثمار على صعيد ، البناء ، والنمو الاقتصادي ، لان القطاع المصرفي يمثل الدعامه الأساسية لبناء أي اقتصاد حر .
2. وضع آليات لحماية وضمان حقوق المودعين (ضمان الودائع) ، وآليات لحماية المصارف من عدم السداد للائتمان المصرفي وحمايتهم من التعثر والافلاس المصرفي من خلال تأسيس مؤسسة ضمان القروض التي تمثل مطلباً حقيقياً لضمان واستقرار النظام المصرفي ويعيد الثقة المفقودة بالجهاز المصرفي العراقي.
3. الاستثمار والمصارف تشكل " الاقطاب الحقيقية " لعجلة النمو ، والتطور ، وعليه لابد من " والوسائل الحديثة في القطاع المصرفي ، بحيث تواكب متطلبات العصر ، من خلال العمل على ادخال التقنيات الحديثة في القطاع المصرفي وتوفير البرامج التدريبية التي تسهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي الى جانب الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الملاءة والكفاءة والمخاطرة .
4. تفعيل مبادرات البنك المركزي العراقي من اجل زيادة الدور التنموي للمصارف التجارية الحكومية والأهلية للمساهمة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع الكبيرة والعلاقة في مجال القطاعات الإنتاجية والسكنية والتجارية والزراعية والصناعية والمشاريع المدرة للدخل والانتفاع من قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص
5. معالجة أسباب تراجع الثقة بالقطاع المصرفي العراقي وهي (الروتين ، والبيروقراطية ، وعدم سرعة انجاز المعاملات، والصفقات لاسيما في " المصارف الحكومية ") ، وتأخر انجاز معاملات الايداع والسداد والاستلام وهذا كله يجعل المتعاملين مع المصارف يقللون من الايداع في هذه المصارف خوفاً من تأخير " استلام الودائع " .
6. القوانين المصرفية الحالية: لا تتوافق مع حاجة البلاد، وبالتالي لابد من " تشريع قوانين " جديدة للمصارف كون القوانين الحالية ، لا تساعد على تطوير القطاع المصرفي ، ولا تجذب المصارف العالمية للعمل في البلاد ، اذ إن المصارف المحلية غير قادرة ، على تأدية متطلبات " العملية الاستثمارية في البلد بسبب قلة رؤوس اموالها ، وأن المصارف الحكومية ، لا يستطيعان سد متطلبات العمليتين الاستثمارية ، والتنمية الاقتصادية ، كمنح السلف والقروض بسبب امكانياتها المادية والتكنولوجية المحدودة ، وينبغي أن يكون القرار في العمل المصرفي من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية، لا الاهداف السياسية.
7. ضرورة وجود هيكل واضح لاسعار الفائدة يلائم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ويسهم في ضبط وتنظيم الائتمان المصرفي والتمويل المصرفي المستدام بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تراكم مخاطر الائتمان سيما فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات .
8. معالجة مشكلة تسوية المدفوعات من خلال نظام الكتروني كامل للتحويلات والتقاضي الآلي واستعمال الأساليب والوسائل الحديثة لشبكات الاتصال والمعلومات بين المصارف وفروعها .
9. يجب الاخذ بنظر الاعتبار التجارب الدولية لاسيما المقاربات للاقتصاد العراقي الريعي ، والبحث عن المشتركات وكيف اسهمت مؤسسات ضمان الودائع والقروض في إعادة الثقة بالقطاع المصرفي وزيادة دور وظيفة الوساطة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية فضلا عن الآليات والبنية التحتية من القوانين الأخرى الداعمة والمساهمة في تطوير الإصلاح المصرفي

وتطوير الآليات والخدمات المصرفية واسقاط هذه المقاربات والمشاركات في هذه التجارب على واقع المؤسسات المصرفية العراقية.

10. دراسة التجربة الجزائرية التي شهدت تطورات واصلاحات من خلال تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية لديها وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي واشتمل على الغاء السقوف الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من المصارف وفتح المجال للقطاع الخاص والوساطة المالية لكي تلعب دورها في تعبئة وحشد الموارد المالية ، علما الجزائر سبقت العراق في التأسيس لقوانين حماية الودائع والقروض .

المصادر

- [1] ابتسام علي حسين ، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق ، الكلية التقنية الإدارية ، مجلة كلية ، بغداد للعلوم الاقتصادية / الجامعة ، العدد الثامن والخمسون ، بغداد ، 2019 .
- [2] اتحاد المصارف العربية ، متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق ، مركز الدراسات والأبحاث ، والتقارير ، العدد 12 ، 2016.
- [3] البنك الدولي ، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط <https://indicator/org.albankaldawli.data>
- [4] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام 2005-2022 .
- [5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ، 2005-2022 .
- [6] زمن غازي جعفر ، النظام القانوني لشركة " ضمان الودائع المصرفية ، دراسة في نظام " ضمان الودائع المصرفية العراقية رقم 3 لسنة 2016 ، مكتبة جامعة النهرين ، 2017 .
- [7] سرمد كوكب جميل ، النظام المالي العراقي وإعادة الاعمال ، مجلة الجندول ، العدد 20 ، 2005
- [8] شفيق ، الآخرس، تحديث ، القطاع المصرفي ، الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحادا المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، 2001.
- [9] صافي حرب، متطلبات، الدمج الناجح، اتحاد المصارف، العربية، بيروت، 2000.
- [10] كريم سالم حسين ، الإصلاح الاقتصادي ما بعد 2003 رؤية مستقبلية ، سلسلة إصدارات البيان للدراسات والتخطيط ، 2020.
- [11] مايح شبيب هدهود ، القطاع المالي ، والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح ، دراسة في اقطار عربية مختارة ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 34 ، 2007.
- [12] مجلة اتحاد المصارف العربية ، لإجراءات المالية والاقتصادية المعتمدة لمعالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (249) 2001 .
- [13] مصطفى كامل رشيد و د. سهيلة عبد الزهرة مستور ، الإصلاح المصرفي الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2017 .
- [14] موفق حسن محمود ، واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية ، مركز الدراسات المصرفية ، بغداد ، 2022 .
- [15] نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي ، متطلبات اصلاح القطاع المصرفي في العراق ، مركز الحوار المتمدن ، محور الإدارة والاقتصاد ، 2012 .
- [16] واقع القطاع المصرفي في العراق ، مركز الروابط ، للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2019 . wabetcenter.com .
- [17] وحيدة جبر ، خصخصة ، المصارف في البلدان العربية، أطروحة، دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة ، المستنصرية، بغداد، 2005
- [18] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، للمدة 2005-2022 .
- [19] وليد عيدي ، القطاع المصرفي ، في العراق .. الواقع ، والتحديات ، مجلة المصارف ، العراقية ، العدد 7 اذار 2016.
- [20] وليد عيدي ، مجلة المصارف العراقية ، مجلة شهرية ، العدد اذار ، 2014 .
- [21] وليد عيدي ، عبد النبي ، الجهاز المصرفي نشانه وتطوره وافاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، 2016



Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

Banking Reform in Iraq: Analysis of Reality and Evaluation of Paths and Reform Options

Sadiq To'mma Khalaf

Dep. of Finance and Banking, College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Email: mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/2827-6251-0001-0000>

Article Information

Article History:

Received: 25 / 2 / 2024

Accepted : 13 / 6 / 2024

Available Online: 1 / 9 / 2024

Page no : 72 – 82

Keywords:

Banking reform , banking legislative environment , technological means , banking reform options .

Correspondence:

Researcher name:

Sadiq To'mma Khalaf

Email:

mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The creation of a sound banking sector with a clear vision and identity is a prerequisite for laying the foundations of a stable financial system and a pivotal factor in achieving economic and social development for society, knowing that achieving this means establishing a banking system capable of mobilising financial resources and reallocating them to serve economic activity and presenting the proposed vision that does not go beyond Modernizing and strengthening the banking sector by bringing about changes in the banking industry and restructuring it to mobilise savings and limit the phenomenon of immigrant capital with the possibility of attracting foreign investment flows. The Loan Guarantee Law, so the task of reforming the banking sector begins with analysing the paths of banking reform, studying its reality, striving to overcome the difficulties facing the reform process, addressing the current distortions and imbalances, and examining ways to activate the work of banks for a more significant role in economic and social development.